



الرقم الدولي ISSN 2072-6317

أوروك

مجلة محكمة للأبحاث الإنسانية تصدر عن كلية التربية جامعة المثنى



- المديونية العراقية واثارها السياسية والاقتصادية على الدولة .
- الخوف والشكوى من الظلم والسجن في شعر الفرزدق .
- سينما النص الروائي بحث مقارنة في البيات الفلم والرواية .
- ثورة الامام الحسين^(ع) في رؤية المستشرق الالمانى يوليوس فلهاوزن .
- الاطار الخارجى لتحقيق ظاهرة غسل الاموال .
- اثر استخدام اسلوب التعلم التعاونى في تنمية ميول طلبة الصف الثالث في قسم التاريخ .

The Natural Ear in Arabic Poetry •
vs Stress in English Poetry .

المجلد الرابع - العدد الثالث - المحرم ١٤٣٣ هـ - تشرين الثاني ٢٠١١ م

حروف المعاني المركبة عند النحاة بين سلطتي التركيب والأصل

د. أسيل سامي أمين

جامعة القادسية / كلية الآداب / قسم اللغة العربية

ملخص البحث :

التركيب مصطلح عرفته اللغة العربية ، فهو يقابل الإفراد ، وهو في النحو العربي فرع والمفرد أصل . والتركيب في اللغة العربية عرف في أقسام الكلام الثلاثة ، فالمركبات الاسمية لا اختلاف فيها ، فهي مركبات إضافة وإسناد ومركبات مزجية ، والتركيب في بعض الأفعال قيل به على ضعف ، من ذلك " حبّذا " فعل مركب من " حبّ " و " ذا " . أما المركبات في القسم الثالث من الكلام وهو الحرف ففيه خلاف بين النحاة وجدناه في الحروف التي قيل بتركيبها . وقد ذهبت في بحثي الموسوم " حروف المعاني المركبة عند النحاة بين سلطتي التركيب والأصل " إلى ترجيح القول ببساطة هذه الحروف ، وذلك لأن الأصول التي دخلت في تركيب بعض هذه المركبات مختلف فيها بين النحاة ، ولأن بعضها الآخر له أكثر من استعمال ومعنى فينسب التركيب إلى استعمال ما ومعنى من المعاني والبساطة إلى استعمال ومعنى آخر؛ ليسلم النحو العربي من بعض اختلافات الآراء التي تتقله وتيسيراً للقارئ والمتعلم .

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين محمد الأمين وآله وصحبه الغر الميامين . أما بعد ...

فقد درس نحاة العربية الكلم بأقسامه من اسم وفعل وحرف ، فأوجدوا لكل قسم علامات وأقساماً وحدوها بحدود ، وقد وقع الاختلاف بينهم في مسائل مختلفة في كل قسم من أقسام الكلم ، وقد لا يخلو أي كتاب في النحو من هذه الاختلافات بدءاً بكتاب سيبويه وانتهاءً بكتب النحو الحديثة . ومن يتصفح كتب الحروف ومعانيها — مثلاً — يجد أكثر من رأي في الحرف الواحد ، ويجد الرأي وضده في حرف واحد ، ومن ذلك القول ببساطة بعض الحروف وتركيبها من حرفين أو أكثر ، فهي مسألة خلافية بين النحاة وغير مسلم بها على نقيض ما ذهب إليه البحث الموسوم بـ ((حروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها))⁽¹⁾ إذ استخلص ((أهم الآثار التي يحدثها التركيب في

حروف المعاني بالإضافة إلى تغيير معانيها ((⁽²⁾)، وقد غرض النظر عن أثر الأصل الذي تركب منه الحرف المركب ، فضلاً عن أنه نظر في النتائج إلى الحروف الداخلة في تركيب الحرف المركب على أنها منفصلة وليست مركبة ومن ذلك القول في " لن " أن التركيب ((قلب معنى الحرف من الإيجاب إلى النفي ؛ وذلك كما في (أن) الناصبة للفعل المضارع الدالة على إمكان الفعل ، فإنها بعد أن تركيبت مع (لا) عادت تدلّ على نفي إمكان الفعل .))⁽³⁾ فالحقيقة إن كانت " لن " مركبة منهما فالنفي في هذا الحرف متحقق في " لا " والإمكان متحقق في " أن " ولا يمكن إسناد المعنيين إلى حرف بعينه ، فالحرف المركب عندنا تتنازعه قوتان هما قوة التركيب وقوة الأصل ، وهو ما يحاول أن يثبتته بحثنا هذا الموسوم بـ ((حروف المعاني المركبة عند النحاة بين سلطتي التركيب والأصل)) .

وضعنا بحثنا هذا في موضوعات ثلاثة ، هي : حروف المعاني المركبة بين سلطتي معنيي الحرف المركب والأصل " و " عمل الحرف المركب وأحكامه بين سلطتي التركيب والأصل " و " الاختصاص في الحرف المركب بين سلطتي التركيب والأصل " ز وسبقت هذه الموضوعات مقدمة ومدخل وتلتها خاتمة بأهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة في هذا البحث .

مادة البحث هي التراث النحوي واللغوي وما جاء فيه مما له صلة بهذا الموضوع من مثل كتاب سيبويه وكتب الحروف ومعانيها كصرف المباني للمالقي (ت 702 هـ) ، والجنى السداني للمرادي (ت 749 هـ) فضلاً عن كتب النحو الحديثة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العلمين " ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا " ربنا أنت ولينا فارحمنا ومنك العون والسداد .

مدخل :

الحرف في اللغة : الطرف والجانب ، فحرف كل شيء ناحيته ، كحرف الجبل والنهر والسيف . وحرف السفينة والجبل : جانباهما . وحرفا الرأس : شقاه⁽⁴⁾ ، وقد سمي الحرف حرفاً لأنه ((يأتي في طرف الكلام))⁽⁵⁾ وهو ((ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو لام الجرّ وبائه وهل وقد وثمّ وسوف وحتى وأما))⁽⁶⁾ . ومن النحاة من جعل الحرف الكلمة لا تدلّ ((على معنى إلا مع غيرها مما معناه في غيرها))⁽⁷⁾ ، وقيل بعبارة أخرى هو : ((كل كلمة لا تدلّ على معنى في نفسها ، لكن في غيرها))⁽⁸⁾ .

والحروف أقسام ذكرها العلماء منها : البسيط والمركب أو الأفراد والتركيب⁽⁹⁾ وانقسامها على مشترك وهو ما يشترك في الدخول على الاسم والفعل ، ولا يختص بشيء ، والمختص وهو الذي يختص بالدخول على الاسم فقط ، أو الفعل فقط⁽¹⁰⁾ . وقد ينقسم الحرف على محض وهو الذي

لا يقع في الكلام إلا حرفاً ، ومشارك وهو الذي يكون مرة حرفاً ، وأخرى فعلاً ، وثالثة اسماً . وقد تقسم الحروف على عاملة وغير عاملة وذلك من خلال النظر إلى أثرها اللفظي في الكلام .
 إن من قال : إنَّ ثمة حروفاً مركبة وأخرى بسيطة لا بُدَّ أن يكون قد لمح الأصل الذي رُكِّب منه الحرف المركب ، أو بعض خصائص الحرف الأصلي فيه وإلا لما قال بهذا التقسيم ، وأرى أن هذا التقسيم نشأ بسبب من سعي العلماء لمعرفة أصول الكلمات ، ومن أين أخذت ، وكيف أشتقت ؛ وبعمامة فإن من يتصفح الموروث النحوي العربي ويُعَمُّ النظر فيه يجد أن الحروف المركبة فيه كانت تتقاسمها سلطنة التركيب والأصل ، فتارة يظهر أثر التركيب فيها قوياً وتارة أخرى تكاد هذه الحروف لا تتفك عن سلطة الأصل وسيطرته .

وقبل الخوض في خضم هذا البحث لا بُدَّ من استذكار بعض القواعد والأصول التي أوجدها النحاة وحكموا بها النحو العربي ، من ذلك أنهم اخضعوا أنفسهم فيه لفكرة الأصل والفرع ، و الأصل هنا هو الأفراد والتركيب فرع⁽¹¹⁾ ، فالحروف البسيطة هي الأصل والمركبة فرع⁽¹²⁾ ؛ وإنما جعل البسيط أصلاً والمركب فرعاً لأن ((المركب فرع على الواحد ، وثانياً له ، لأن البسيط قبل المركب))⁽¹³⁾ فحدُّ التركيب هو : ((ضَمُّ كلمةٍ إلى مثْلِها فأكثر))⁽¹⁴⁾ ، أو جمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة ويكون في جزأين⁽¹⁵⁾ أو أكثر . وقاعدة أخرى وضعوها هي أن ((الحروف إذا رُكِّب بعضها مع بعض تغيرت أحكامها ومعانيها))⁽¹⁶⁾ ؛ ثم لا ننسى أنهم وضعوا قاعدتين أخريين ، هما : إنَّ الأصل في كل حرف ألا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر⁽¹⁷⁾ ، والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل⁽¹⁸⁾ ؛ فكيف توصل النحاة إلى أصول هذه المركبات إن كانوا يقولون أنها قد تغيرت في أحكامها ومعانيها؟!

حروف المعاني المركبة بين سلطتي معنيي الحرف المركب والأصل

إن القول بأنَّ الحرف المركب يطرأ عليه تغيير في المعنى والحكم لم يخلص انحراف من سلطة الحرف الأصلي عليه ، فالنحاة ما انفكوا يوازنون بين معنى الحرف المركب والحروف الأصلية التي تتشكل منها ، فما هم في "ألا" التي تفيد معنى التنبيه والاستفتاح يذهبون إلى أنها حرف مركب من همزة الاستفهام وحرف النفي "لا" ويقصرون همزة هنا على دلالة الإنكار مع أنهم يُقرُّون أنها تفيد معاني متعددة منها التسوية ، والتفريز ، والتوبيخ ، والتحقيق ، والتهديد ، والتنبيه ، وغيرها⁽¹⁹⁾ ؛ وإنما أفادت "ألا" التحقيق من ((جهة تركيبها من الهمزة ولا ، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق))⁽²⁰⁾ .

وكلام الرضي (ت 686هـ) أدلُّ على تغير معنى الحرف بالتركيب إذ يقول في "ألا" و "أما" : ((وكأنهما مركبتان من همزة الإنكار وحرف النفي ، والإنكار نفي ، ونفي النفي إثبات ، رُكِّب

الحرفان لإفادة الإثبات والتحقيق ((⁽²¹⁾). ولم يكتف النحاة بأن أوجدوا صلة بين المعنى الذي يؤديه الحرف المركب ومعاني الحروف التي تشكل منها بل ذهبوا إلى التفريق بين دلالة الأصل و دلالة الفرع ، وهو ما وجدناه في " بلى " عند من قال إنها مركبة من " بل " و " الألف " فـ ((" بل " كلمة عطف ورجوع لا يصلح الوقوف عليها ، فزادوا فيها ألفاً يصلح فيها الوقوف عليه ، ويكون رجوعاً عن الجحد فقط ، وإقراراً بالفعل الذي بعد الجحد ، فقالوا : " بلى " ، فدلّت على معنى الإقرار والإنعام ، ودلّ لفظ " بل " على الرجوع عن الجحد فقط . ((⁽²²⁾ والألف في " بلى " عند بعضهم دليل على كلام محذوف كأن يقال: " أمّا خرج زيد؟ " فنقول: بلى، فكأنك قلت: " بل خرج زيد " (⁽²³⁾). والمشكلة بين لفظ " بلى " ومعناها جعلها تقتضي أن تكون إضراباً عن النفي إذ قيل هي مركبة من " بل " ((التي للإضراب ، ولفظ " لا " التي للنفي ، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا إضراباً عن نفي ، ومن أضرب عن النفي فقد أراد الإيجاب ، كقول القائل : ليس العسل حلالاً ، فنقول : بلى ، إضراباً منك عن نفيه ، لتثبت الحِلَّ ، ولو قال : العسل حُلُوٌّ ، فقلت : بلى ، لم يجز ، لأنه لم يتقدم نفي ، ولا بُدَّ أن تقتضي بلى إضراباً عن نفي ، لأنّ لفظها مشاكل لمعناها ((⁽²⁴⁾). وكذا " كأن " عند من قال: إنها مركبة من " إن " و " كاف " التشبيه (⁽²⁵⁾ والنظر إلى أصول المركبات وما تحمله من معانٍ هو الداعي للقول بتركيب كأنّ إذ قيل: ((الذي حمل على ادعاء التركيب فيها أنّه قد تقرر التشبيه بالكاف في نحو : زيدٌ كعمرو ولم يتقرر بأن ، وإذا أمكن أن يكون التشبيه بالحرف الذي تقرر ذلك فيه كان أولى)) (⁽²⁶⁾.

وهذا الأمر قادهم إلى الموازنة بين معنى الأصل والحرف المركب ، قال ابن يعيش (ت643هـ) : ((التشبيه في الفرع أقعد منه في الأصل . وذلك إذا قلت : " زيد كالأسد " ، فقد بنيت كلامك على اليقين ، ثم طرأ التشبيه بعد ، فسرى من الآخر إلى الأول . وليس كذلك في الفرع الذي هو قولك : " كأن زيدا أسد " ؛ لأنك بنيت كلامك من أوله على التشبيه)) (⁽²⁷⁾ لأن المعنى بأداة مركبة أكد و أقوى منه بأداة بسيطة (⁽²⁸⁾، ولذا قيل أيضاً: ((الفصل بينه وبين الأصل أنّك ههنا بأن كلامك على التشبيه ، من أول الأمر . ومن ثمّ بعد مضي صدره على الإثبات)) (⁽²⁹⁾ .

ومن المحدثين من نظر إلى معاني " كأن " فلما وجدها غير ملازمة للتشبيه ، إذ قد تكون للتقريب نحو : " كأنك بالفرج آتٍ " ، ولشك نحو : كأنّ زيدا قائم ؛ لذا قال ببساطة هذا الحرف ورفض تركيبه (⁽³⁰⁾ .

ثم انظر إلى النحاة تجدهم وإن قالوا بتركيب الحرف مازالوا ينظرون إلى الحروف التي دخلت في تركيبه بصورة منفصلة ، فهم يحاكمون الكاف في " كأن " بالنظر إلى أصلها وهو الجر فيعودون بها إلى معناها الأصلي وهو التشبيه فيصنّون حكمهم عليها بأنّها ((لا تتعلق بشيء ، وليست

زائدة ، لأن معنى التشبيه فيها موجود))⁽³¹⁾ ، لذا تراهم يضعون قاعدة في القول بتركيب الحرف أو ببساطته ويجعلون الحكم في ذلك لمعنى الأصل إذ يرون ((أنه إذا وُجِدَ المعنى الذي كان في الأفراد مع التركيب صحَّ ادعاؤه))⁽³²⁾ ، ومثال على ذلك أن " لكن " لا تقع إلا بين كلامين متنافيين فلذلك هي عند بعضهم تركبت من " لا " و " الكاف " و " إن " وفصلوا معاني الحروف الداخلة فيها فقالوا ((و " الكاف " التي هي للخطاب — في قول الكوفيين — ما أراها إلا كاف التشبيه ؛ لأن المعنى يدل عليها إذا قلت : ذهب زيد لكنَّ عمرًا مقيم ، تريد : لا كفعل عمرو . فلا لتوكيد النفي عن الأول ، وإنَّ لإيجاب الفعل الثاني ، وهو المنفي عن الأول ، لأنك ذكرت الذهاب الذي هو ضده فدل على انتفائه .))⁽³³⁾ وقيل أيضا : ((هي كلمة استدراك تتضمن ثلاثة معان : منها " لا " وهي نفي ، و " الكاف " بعدها مخاطبة ، و " النون " بعد الكاف بمنزلة " إن " الخفيفة أو الثقيلة ، إلا أن الهمزة حذفت منها استقلالاً لاجتماع ثلاثة معان في كلمة واحدة ، فلا تنفي خبراً متقدماً ، وإنَّ تُثَبَّتْ خبراً متأخراً ، ولذلك لا تكاد تجيء إلا بعد نفي وجحد ... ومما يدل على أن النون في " لكن " بمنزلة " إن " خفيفة أو ثقيلة — أنك إذا ثَقَلَتِ النون نصبت بها ، وإذا خَفَفَتها رفعت بها))⁽³⁴⁾ وهذا النص يتلمس معاني الحروف الأصلية في الحرف المركب ويجعلها دليلاً على التركيب فضلاً عن أنه يشير إلى حكم عمل " إن " مخففة كانت أو مثقلة والشبه بينها وبين " لكن " في هذا الحكم ليكون دليلاً ثانياً على التركيب .

أما المحدثون من النحويين فقد قال بعضهم بتركيب هذا الحرف لأنهم وجدوا له شبيهاً في اللغات السامية فهي مركبة من " لا " و " كن " المقابلة لـ (Ken) العبرية و (Ken) الآرامية التي معناها : (هكذا) ، فمعنى " لكن " عندهم : (ليس هكذا)⁽³⁵⁾ وجعل بعضهم الآخر هذا الحرف مركباً من " لا " و " أكن " العبرانية بمعنى " حقيقة " و " أكن " عنده أصل كاف التشبيه الذي فقد في العربية ويغدو معنى " لكن " عنده (لا حقيقة) بنفي ما ذكر وتأکید ما هو آت⁽³⁶⁾ .

وقد يرفض النحاة القول بتركيب الحرف من خلال النظر في معنى الحرف الأصلي الذي تشكل منه فالحرف " كلا " الذي يفيد الزجر والردع هي عند النحاة بسيطة ونقل أنها مركبة عند ابن العريف (ت 367 هـ)⁽³⁷⁾ من : " كل " ولا وهو كلام خَلَفَ عند المالقي (ت 702 هـ) لأن ((" كل " لم يأت لها معنى في الحروف ، فلا سبيل إلى ادعاء التركيب من أجل " لا " إذ لا يدعى التركيب إلا فيما يصحُّ له المعنى في حال الأفراد ، فهذا كلام لم يوافق فيه أحداً ممن ادعى التركيب في غيره .))⁽³⁸⁾ ومن الذين قالوا بتركيب " كلا " ثعلب (ت 291 هـ) إلا أنه جعلها مركبة من كاف التشبيه و " لا " التي تفيد معنى الردِّ ، وفي قوله بتركيبها هو لا يبتعد عن محاكمة معاني الحروف المركبة لها في ضوء التركيب إذ قيل ((إنها مركبة من كاف التشبيه و " لا " التي للردِّ ،

وزيد بعد الكاف لام ، فشذبت ، لتخرج عن معناها التشبيهي ((⁽³⁹⁾).

والنحاة يقولون بتركيب " لولا " وهو حرف امتناع لوجود من " لو " وهي حرف امتناع لامتناع و " لا " النافية إلا أنهم يجعلون ((كل واحدة منهما باقية على بابها من المعنى الموضوع له قبل التركيب))⁽⁴⁰⁾ وذلك لأن ((" لو " قبل " لا " بقي حكمها من أنها حرف امتناع لامتناع ودخلت لا التي لنفي عليها فأزالت الامتناع الواحد ، وصيرته إيجاباً ، فكأن كل واحد منهما باقٍ على معناه ، و " لا " فيها عوض من الفعل))⁽⁴¹⁾ ولا ننسى أنهم قالوا : إن ((الحروف إذا رُكِب بعضها مع بعض تغيرت أحكامها ومعانيها))⁽⁴²⁾ و " لولا " المركبة لها معنى آخر لا يحمله الحرفان الأصليان المركبان لها بدليل قولهم " فأزالت الامتناع الواحد ، وصيرته إيجاباً " والحرفان عند دخولهما في تركيب الحرف لم يبقيا على معنيهما قبل التركيب وإلا لما قالوا : " فكأن كل واحد منهما باقٍ على معناه " فكأن هنا للتشبيه وتشبيه الشيء بالشيء مقارنة له وليس هو .

ولن من الحروف التي اختلف النحاة في تركيبها فهي حرف بسيط عند سيبويه (ت180هـ)⁽⁴³⁾ ومركب عند الخليل (ت175هـ) من " لا النافية و " أن " الناصبة فأصلها عنده : " لا أن " ثم خففت همزة " أن " بالتسهيل بالحذف فصار " لا أن " ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين⁽⁴⁴⁾ . وقد رفض بعضهم القول بتركيب هذا الحرف قياساً على معنى لولا المركبة وما حدث فيها من تغيرات في دلالة الحروف المؤلفة لها فقيل : ((وليست " لن " من هذا القبيل ، لأن " لن " و " لا أن " في المعنى واحد))⁽⁴⁵⁾.

وهذا يعني أنهم أعملوا القاعدة التي تقول : إن الحروف إذا رُكِب بعضها مع بعض تغيرت أحكامها ومعانيها . و " لن " في المعنى تساوي " لا أن " ، ورفض بعضهم القول بعدم حدوث تغيير في " لن " وأنها بسيطة بقوله : ((ولكن إذا كانت (لن) بخاصة هي أصل ذاتها، فمن أين أنتها وظيفة النفي؟ فاللام للإصاق والنون للركة والخفاء والاستكانة))⁽⁴⁶⁾.

وربما غلب النحوي رأياً على رأي آخر ؛ لأن هذا الرأي يتوافق ونظريته النحوية اللغوية، من ذلك ما ذهب إليه حسن عباس في " منذ " إذ رجح رأي الكوفيين الذي يقول بتركيبها من " من " و " ذو " الطائفة إذ إن هذا الرأي يعطيه فسحة لاستشفاف معاني الحروف الداخلة في تشكيل هذا الحرف كل على حدة ومن ثم بيان مدى توافق معاني هذه الحروف مع دلالة الحرف المركب ومعناه ؛ إذ يقول ((أ-من)، من معانيها (ابتداء الغاية) مكانية أو زمانية، كما أسلفنا في دراستها. ولما كانت (مذ ومنذ) تتعلقان بالحاضر أو الماضي، فإن (ابتداء الغاية) الزمانية هو الذي يعيننا هنا وحده. ب-(ذو) معناها الأصلي التراثي (صاحب)، نحو (ذو مال). ولكنها تأتي مصاحبة للزمان، نحو ((أتيته ذات صباح وذا مساء)).

وهكذا يغلب على معاني (مذ-منذ) الجارتين المتعلقتين بالماضي، فيما نرى، (ابتداء الغاية الزمانية). وهو أحد معاني (من). أما (الذال)، فهي مخفف (ذو) الزمانية فتكون محصلة معاني (من+ذو) ابتداء الغاية الزمانية، لتتوافق بذلك خصائص أحرفهما الفطرية مع معانيهما التراثية.))⁽⁴⁷⁾

ويبدو أنه أحس المبالغة في هذا الرأي، لذا تجده يقول : ((ويبدو لي أن هذين الحرفين (مذ ومنذ) قد أبدا في مرحلة لغوية شعرية متأخرة، فتراخت بذلك معانيهما واستعمالتهما التراثية عن خصائص أحرفهما ومعانيهما الفطرية.))⁽⁴⁸⁾.

وقد يكون لجزء من الحرف الأصيل أثر في دلالة الحرف المركب ومن ذلك ما قيل في الألف من " ما " التي دخلت في تركيب " لمّا " مع " لم " إذ تولّف هذه الألف ((امتداداً صوتياً يترجم إلى فاصل زمني أو مكاني. بينهما وبين منفىها .))⁽⁴⁹⁾ حتى قيل : ((واستمرار النفي في (لما) يعود إلى (الألف اللينة) الفاصلة بين (لم) والفعل المضارع المقلوب إلى ماضٍ فصارت (لما)، وأعطت النفي فسحة في الزمن استمرّ من الماضي إلى اللحظة الحاضرة.))⁽⁵⁰⁾

عمل الحرف المركب وأحكامه بين سلطتي التركيب والأصل

أ : عمل الحرف المركب بين سلطتي التركيب والأصل

الحروف عند النحاة إما أن تكون عاملة أو مهملة فهي تعمل إن كانت مختصة⁽⁵¹⁾ ولكل حرف أحكامه ، والحروف المركبة قسم من هذه الحروف ؛ لذا يقع عليها ما يقع على غيرها على وفق قواعد النحاة .

وبعض هذه الحروف اختلف بحرفيتها لاختلاف عملها في التركيب ، من ذلك " مذ " فهي اسم وحرف فإذا كان ما بعدها اسماً مرفوعاً كانت اسماً وإن كان اسماً مجروراً كانت حرفاً⁽⁵²⁾ إلا أن بعض النحاة جعل للتركيب أثراً في اختلاف عملها بقوله ((إنها مركبة من (من وإذ) . وأصلها من إذ ، إلا أن الهمزة حذفت ووصلت " من " بالذال وضمت الميم ، للفرق بين من مفردة وبينها مركبة . فإذا جررت ما بعدها غلبت حكم من ، وإذا رفعت ما بعدها غلبت حكم إذ))⁽⁵³⁾ والمرفوع بعدها يكون بتقدير ((فعل ؛ لأنّ الفعل يحسن بعد (إذ)))⁽⁵⁴⁾. فجعل العمل لأحد الحروف الأصلية المركبة منها " منذ " بعد أن يغلبه على الحرف الآخر .

و لا يخفى على أحد ما جاء في هذا النص من إشارة إلى أن " من " مفردة هي غير " من " مركبة في اللفظ فالمركبة مضمومة الميم ؛ فكيف قالوا : إنها هي إذا كانت لا تماثلها في اللفظ ، فضلاً عن اختلاف التركيب بعد المركبة معنى وعملاً عنه بعد المفردة !؟

وكذا هو رأي الكوفيين في الأداة " إلا " التي تفيد معنى الاستثناء فهي العاملة في المستثنى بنفسها لأنها ((مركبة من (إنّ) و (لا) فخففت (إن) وأدغمت في اللام ، فنصبوا بها في الموجب اعتباراً بـ (إنّ) ، واتبعوا في غيره اعتباراً بـ (لا)))⁽⁵⁵⁾. وقيل : ((الأصل في إلا: أن لا ، فأسكنت النون وأدغمت في اللام ، فإذا نصبت نصبت بأن ، وإذا رفعت رفعت بلا))⁽⁵⁶⁾ ومثله الحرف " لن " في علة عمله عند الخليل فهو مركب من ((" لا أن " ، ثم خففت همزة " أن "

بالتسهيل بالحذف فصار : " لا أن " ثم حُذفت الألف لالتقاء الساكنين ((⁽⁵⁷⁾ ، ولا ينتصب فعل عند الخليل : ((إلا بأن مضمرة أو مظهرة))⁽⁵⁸⁾ .

ونقل الرماني (ت 384 هـ) أن " لن " تنصب الفعل المضارع عند سيبويه لشبهها بأن من حيث اللفظ⁽⁵⁹⁾ . ونص قول سيبويه في كتابه لا يذكر شبهها بأن وإنما شبهها بـ " لم " الجازمة ، إذ يقول : ((ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة ، وأنها في حروف النصب بمنزلة لم في حروف الجزم ، في أنه ليس واحد من الحرفين زائداً .))⁽⁶⁰⁾ إلا إذا كان قصد به نص سيبويه عن إضمار " أن " القائل : ((ما كان ليفعل ، ... وكأنك إذا مثلت قلت : ما كان زيداً لأن يفعل ، أي ما كان زيداً لهذا الفعل . فهذا بمنزلة ، ودخل فيه معنى نفي كان سيفعل . فإذا قلت هذا قلت : ما كان ليفعل ، كما كان لن يفعل نفيًا لسيفعل . وصارت بدلاً من اللفظ بأن كما كانت ألف الاستفهام بدلاً من واو القسم في قولك : آله لتفعلن . فلم تذكر إلا أحد الحرفين إذ كان نفيًا لما معه حرف ، لم يعمل فيه شيء ليضارعه فكأنه قد ذكر أن))⁽⁶¹⁾ وهذا لا ينفي أنها تشبه " أن " من جهة اللفظ ؛ لذا هي عنده بسيطة وليست مركبة . في حين ربط بعض النحاة بين معنى " لن " المركبة من " لا " النافية و " أن " وعملها فقيل : كان ((ينبغي أن تكون جازمة كـ (لم) ، لأنها حرف نفي مختص بالأفعال ، فوجب أن يكون إعرابه الجزم الذي هو نفي الحركة وانقطاع الصوت ، ليتطابق اللفظ والمعنى ... وقد فعلت طائفة من العرب ، فجزمت بها حين لاحظت هذا الأسلوب وأكثرهم ينصب بها))⁽⁶²⁾ وقد عللوا أولوية النصب بها دون الجزم بقرب الحرف الأصلي من الفعل وجهته بقولهم : ((مراعاة لأن المركبة فيها مع لا ، إذ هي من جهة الفعل وأقرب إلى لفظه ، فهي أحق بالمراعاة من معنى النفي ، فرب نفي لا يجزم الأفعال ، وذلك إذا لم يختص بها دون الأسماء ، والنفي في هذا الحرف إنما جاء من قبل " لا " و " لا " غير عاملة ، لعدم استبدالها بالأفعال دون الأسماء .))⁽⁶³⁾ فهم هنا راعوا موضع الحرف الأصلي ، وموضعه ، وقربه من الفعل في عمل الحرف المركب .

وعلم من قال : إن " لن " ناشئة عن إبدال الألف من " لا " نونا لا عن تركيبها من " لا " و " أن " نصب الفعل المضارع بعدها بقوله : ((وعلّة نصبها للمضارع تعود إلى أن فعاليتها قد توقفت بنفي وقوعه ، فكانت الفتحة أولى به من الضمة للفعالية . ولما كان نفي المضارع بـ (لن) أقل شدة من نفيه بـ (لم) فلم يستحق السكون .))⁽⁶⁴⁾ .

وذهب بعض النحاة إلى قياس عمل الحرف المركب بعمل الحرف الأصلي وتمسكوا بالأصل فها هم مع " لولا " المركبة من " لو " الامتناعية و " لا " النافية يجعلون الاسم المرتفع بعدها يرتفع ((على تقدير فعل نابت " لا " منابه ، فإذا قلت : لولا زيد لأكرمته ، و ﴿ لولا أنتم لكانا مؤمنين ﴾⁽⁶⁵⁾ فالمعنى : لو انعدم زيد ، ولو انعدمتم . وهذا الصحيح لأنه إذا زالت " لا " و " لي " " لو " الفعل

ظاهراً أو مقدراً ، وإذا دخلت "لولا" كان بعدها الاسم ، فهذا يدلُّ على أن " لا " نائبة مذاب الفعل ((⁽⁶⁶⁾ والتقدير في قولك: " لولا زيدٌ فعلتُ " ((لو لم يمنعني زيدٌ من الفعل لفعلت ، إلا أنه حذف الفعل تخفيفاً))⁽⁶⁷⁾ ، ولا أعلم كيف حكموا بصحة هذا الدليل ، فـ "لولا" إذا زالت عنها "لا" كما عبروا لعادت "لو" الامتناعية وختلف معناها عن معنى "لولا" وختلفت دلالة التركيب كله ، وإنما أولوا هذا التأويل ؛ لأنهم أرادوا أن تبقى "لو" الامتناعية على اختصاصها في دخولها على الفعل مفردة أو مركبة .

إن القول بتركيب بعض الحروف جعل النحاة ينظرون إلى أصول هذه المركبات وعملها وأحكامها ويحاولون إجراء هذه الأحكام لها وهي مفردة على الحرف المركب ومن خلال ذلك يقولون بتركيب هذا الحرف أو عدمه ، من ذلك ما نجده في كلامهم عن "كأن" فهي مركبة عند بعضهم من كاف التشبيه و"أن" ⁽⁶⁸⁾ وعلى هذا القول: فهل تعمل الكاف الجر بـ "إن" وما دخلت عليه ، فإذا كانت عاملة بها نزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف ، فترجع الجملة التامة جزء جملة فيكون تقدير الكلام في قولهم : كأن زيداً قائمٌ : كقيام زيد فتحتاج الجملة ما يتمها ، وقولهم " كأن زيداً قائمٌ " كلام قائم بنفسه ؛ لذا رفض أصحاب هذا الرأي القول بتركيب "كأن" ⁽⁶⁹⁾ في حين أن من مال إلى القول بتركيبها يرى : ((أن ما بعدها ليس في موضع جر بها ، لأن التركيب صير " أن " والكاف حرفاً واحداً .)) ⁽⁷⁰⁾ ورد بعضهم على من جعل ففتح همزة " إن " بتركيبها مع الكاف دليلاً على الجر بها كما تفتح مع العوامل الجارة بقوله : ((إن ففتح همزتها لطول الحرف بالتركيب ، لا لأنها معمولة للكاف .)) ⁽⁷¹⁾ .

وكذا رد المالقي قول من قال : إن " إذن " مركبة من " إذ " الظرفية و " أن " ونصب الفعل بعدها يكون بأن المنطوق بها إلا أنها سهلت همزتها بنقلها إلى ما قبلها من الذا لوركتسا تركيباً واحداً بأنها ((لو كانت مركبة من " إذ " و " أن " لكانت ناصبة على كل حال : تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل في المواضع المذكورة قبل ، دليل على عدم التركيب)) ⁽⁷²⁾ فهو هنا جعل انتفاء حكم عمل إذن المركبة متأخرة دليلاً على عدم تركيبها قياساً على حكم عمل أن مفردة. أما من قال بتركيبها فقد نظر إليها وقد جمعت فيها خصائص الأدوات في العمل والتركيب إذ يقول: ((إنها مركبة من " إذا " ، " وأن " لأنها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما ، فتعطي الربط كإذا ، والنصب كـ " أن " ، ثم حذفت همزة أن ، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين)) ⁽⁷³⁾ ، وقال بعض النحاة بتركيبها لأن توجيه إعراب الجملة إذا كانت بسيطة فيه تكلف؛ وذلك لأنه ألزم نفسه برأي الخليل القائل ((لا ينصب شيء من الأفعال إلا بأن مظهرة أو مضمرة في : كي ولن وإن وغير ذلك)) ⁽⁷⁴⁾ لذا جوز أن تكون مركبة من " إذ " التي للتعجيل ، و " أن " محذوفة همزتها بعد النقل والقول بالتركيب على

ضعفه ((أقرب من القول بأن إذن غير مركبة ، وانتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة))⁽⁷⁵⁾ .
والقول ببساطة الحرف لا يستقيم عنده إلا على أن يكون ((ما بعد إذن في تأويل مبتدأ لازم حذف خبره ، أو إذن قبله ليست حرفاً بل ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ ، وأصلها "إذا" فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التتوين ، وكلاهما في غاية التكلف ، والقول بأن إذن مركبة من : إذ وأن أسهل منه))⁽⁷⁶⁾ .

وقاس النحاة بعض الحروف المركبة في عملها على حروف مركبة أخرى فحدث الخلاف بينهم في عملها لهذا السبب ، أو لاختلافهم في الحروف الأصلية التي يتركب منها الحرف المركب ؛ ومن ذلك قولهم في " كما " فهي لا تنصب الفعل المضارع بعدها عند البصريين لأنها مركبة من كاف التشبيه و" ما " فجعلوا ((كحرف واحد ، وصارت كـ (ربما) ، فيليها الفعل كـ (ربما) ، فكما أن (ربما) لا تنصب الفعل كذلك (كما) .))⁽⁷⁷⁾ أي : أن " ما " هنا أوتي بها لغاية تركيبية من دونها يمتنع التركيب ؛ لأن " الكاف " مفردة مختصة بالدخول على الأسماء ولا تدخل على الأفعال ، أما " كما " فيليها الفعل ؛ وهذا يعني أن التركيب غير اختصاص الكاف ، أو ولد حرفاً ذا خصائص تركيبية تختلف عن الكاف و" ما " مفردتين ، و" كما " ناصبة عند الكوفيين قال ثعلب : ((زعم أصحابنا أن " كما " تنصب ، فإذا حيل بينهما رفعت . . . وأصحابنا يقولون (كما) مثل (كي) ... قال " كما " تكون بمعنى كي ، وتكون بمعنى الجزاء ، كما قمت قمت . وقال : كما تكون تشبيهاً تكون جزاءً ، كما قمت قعدت . والتشبيه قمت كما قمت . وتكون بمعنى كيماً وكَيْلاً))⁽⁷⁸⁾ وأصلها عند أبي علي الفارسي (ت377هـ) " كيما " حذفت منها الياء ، ونقل ذلك عن الكوفيين أيضاً⁽⁷⁹⁾ .

الحرف المركب قد يعمل عمل الحرف الأصل الذي تشكل منه ، وقد يفقد عمله إذا فقد الحرف الأصلي بعضاً من أجزائه وخواصه ؛ ومن ذلك ما يذهب إليه بعض النحاة في عمل " لكن " المركبة فهي تعمل عمل " إن " التي تركبت منه مع " لا " و كاف التشبيه فـ " لكن " إذا خفت لا تعمل ، ومرجع ذلك أنهم يرون أنها ((لما كانت مركبة من " لا " و " إن " ثم حذفت الهمزة اكتفاء بكسر الكاف " بقي عمل " إن " لبقاء العلة الموجبة للعمل ، وهي فتح آخرها ، وبذلك ضارعت الفعل ، فلما حذفت النون المفتوحة وقد ذهبت الهمزة للتركيب ، ولم يبق إلا النون الساكنة — وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علة المضارعة للفعل))⁽⁸⁰⁾ .

ب : حكم الحرف المركب بين سلطتي التركيب والأصل

قاس عددٌ من النحاة أحكام الحرف المركب بأحكام الحروف الداخلة في تركيبه فإن تماثلت الأحكام ؛ قيل بتركيب الحرف ، وإن لم تتماثل ؛ رفض التركيب . من ذلك القول بتركيب " ألا "

الاستفتاحية فقد قيل: إنها مركبة من همزة الاستفهام و" لا النافية" ⁽⁸¹⁾ ورفض هذا القول أبو حيان الأندلسي (ت 745 هـ) لأن "ألا" الاستفتاحية وقعت قبل "إن" و"رُبَّ" و"ليت" والنداء، ولا يصلح النفي قبل شيء من ذلك ⁽⁸²⁾. في حين عدَّ بعض النحاة تغيير بعض أحكام "لا" النافية بعد تركيبها مع الهمزة في "ألا" دليلاً على التركيب، وعدوها: ((مركبة من الهمزة و"لا" النافية، مغيرة عن معناها الأول إلى التشبيه، ولذلك جاز أن تليها "لا" النافية... وصار يليها الاسم والفعل والحرف.)) ⁽⁸³⁾.

وكذا حدث الخلاف في الحرف المركب "كأن" أهو مركب أم بسيط؟ فإن كان مركباً فهل تتعلق الكاف بشيء؟ فذهب أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) إلى أنها: ((زالت عن الموضع الذي كانت فيه متعلقة بخبر إن المحذوف، فزال ما كان لها من التعلق بمعاني الأفعال، وليست ههنا زائدة؛ لأن معنى التشبيه موجود فيها وإن تقدمت)) ⁽⁸⁴⁾ فأجاز تغيير حكم الحرف المفرد، إذ دخل في تركيب حرف آخر فكان هذا من خصائص التركيب ودليلاً عليه في حين قال في موضع آخر: ((فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجر أن تباشر "إن" لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: كأن زيداً عمرو)) ⁽⁸⁵⁾ فكان التغيير في "إن" الأساس لجواز دخول الكاف عليها فكانت "أن" مجرورة بالكاف على أقوى الاحتمالين عند ابن جني، وإن كانت غير متعلقة فهي كالكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ⁽⁸⁶⁾ فهي جارة وغير متعلقة بفعل، والدليل على أنها جارة فتح همزة "أن" بعدها كما تفتح مع العوامل الجارة ⁽⁸⁷⁾. فكان تغيير الحكم في الكاف مرة دليلاً على التركيب؛ لأنه يحدث تغييراً في معنى الحروف المكونة له وأحكامها، وبقاء حكم الكاف مفردة في الحرف المركب مرة أخرى كان دليلاً على التركيب أيضاً؛ لأنه يشير إلى الأصل الذي تألف منه الحرف المركب.

أما من قال ببساطة "كأن" ورفض تركيبها؛ فقد جعل الدليلين السابقين دليلاً لما يراه وهما: أن الكاف إن كانت جارة لزمها ما تتعلق به؛ لأنها ليست بزائدة، وهذه الكاف إذا دخلت على "أن" لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فترجع الجملة التامة جزء جملة فيكون التقدير في قولك: كأن زيداً قائمٌ: كقيام زيد، فيحتاج إلى ما يتم الجملة، وقولك: كأن زيداً قائمٌ "كلام قائم بنفسه تام." ⁽⁸⁸⁾ فضلاً عن أنهم احتجوا لما ذهبوا إليه بدليل ثالث ذلك أن الكاف لا تُقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع، نحو: كأن زيداً قائمٌ، وكأن زيداً في الدار، وكأن زيداً عندك، وكأن زيداً أبوه قائم. ولو كان تقدير الكلام على التقديم والتأخير لكان: "إن زيداً كقام"، وكفي الدار، وعندك، وكأبيه قائم وهذا لا يجوز؛ لأن الكاف لا يصح دخولها إلا على الأسماء ⁽⁸⁹⁾، فكان لاختصاص الحرف المفرد "الكاف" بجنس من الكلام هنا أثر في رفض القول بتركيب "كأن".

ونظير هذا التوظيف - لحكم الحرف المفرد في رد القول بتركيب الحرف والقول ببساطته - ما نجده في قول سيبويه راداً على رأي الخليل القائل بتركيب "لن" من "لا" النافية و "أن" الناصبة للفعل المضارع ((ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أمّا زيداً فلن أضرب لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أمّا زيداً فلا الضرب))⁽⁹⁰⁾ فألزم سيبويه في رأيه هذا حكم "أن" مفردة كانت أم مركبة مع غيرها ، وبه رفض القول بتركيب "لن" . وقد احتج من ناصر الخليل في رأيه هذا بقوله : ((إنّ الحرفين حدث لهما بالتركيب ما لم يكن لهما مع الإفراد))⁽⁹¹⁾ وقد وجدنا الأنباري (ت 577هـ) يذهب في نصرة رأي الخليل إلى الاحتجاج بما أحدثه التركيب من تغيير في أحكام "هل" الاستفهامية بعد أن ركبت في "هلا" قائلاً : ((ألا ترى أنّ "هل" لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع "لا" ودخلها معنى التحضيض جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فيقال : زيداً هلا ضربت فكذلك))⁽⁹²⁾ ومن ثمّ عاد لنقض دليله و احتجّاه بقوله : ((إنّ "هلا" ذهب منها معنى الاستفهام ، فجاز أن يتغير حكمها ، وأما "لن" فمعنى النفي باق فيها ، فينبغي ألا يتغير حكمها))⁽⁹³⁾ ، ويمكن أن نعيّنه في إقامة حجته بنقض نقضه وذلك أن اعتراض سيبويه على رأي الخليل قائم على عدم جواز تقدم معمول معمول الأداة لن عليها إنما كان من جهة الحرف المصدري "أن" لا من جهة حرف النفي "لا" فالأصل ((جواز تقديم ما في حيّز حروف النفي عليها إلا "ما" .))⁽⁹⁴⁾ فبقاء معنى النفي في لن ليس بشيء في الاحتجاج به هنا إلا أن جواز تقدم معمول معمول "هلا" وعدمه كائن من جهة حرف الاستفهام "هل" الذي يفيد معنى طلب التصديق الإيجابي ، دون التصور ، ودون التصديق السلبي ، فيمتنع ((هل زيداً ضربت)) لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة .))⁽⁹⁵⁾ لا من جهة حرف النفي "لا" ؛ لذا زوال معنى الاستفهام عن الحرف "هل" بعد تركيبه مع "لا" في "هلا" قد يكون مسوغاً لتغيير بعض أحكامها عند من يرى أن الحروف قد تكون مركبة وبسيطة ، وبعض المحدثين فصل القول بـ "هلا" إذ يقول : ((هي (هل) قد ألحق بها (اللام) و(الألف اللينة) ، فنقلا معناها بفعل (اللام) المشددة من (التمني) إلى معنى أشد.))⁽⁹⁶⁾

فإذا دخلت على المضارع كانت للتحضيض، نحو: "هلاً تزورنا" ، وإذا وليها فعل ماضٍ، فتكون للتنديم والتوبيخ، نحو: (هلاً كنتم السر). وتعليل ذلك ((أن (اللام) المشددة تضاعف من خاصية الإلصاق والإلزام فيها. فإذا وليها فعل مضارع نقلت المعنى من مجرد التمني المتد إلى التحضيض الملحاح. أما إذا وليها فعل ماضٍ، فإنه لا يعود ثمة جدوى من الإلصاح، فيتحوّل التحضيض إلى (توبيخ وتنديم)، وذلك تعبيراً عن خيبة أمل المتكلم بالمخاطب.))⁽⁹⁷⁾

وأضاف من ساند سيبويه في رأيه الراض لتركيب "لن" : ((أنه يلزم منه أن تكون "أن" وما بعدها في تقدير مفرد))⁽⁹⁸⁾ فيكون المعنى في قولك : "لن يقوم زيد" ، لا قيام زيد ، فتدخل

لا "على المعرفة من غير تكرير، فإن دخلت على المعرفة أو ما في تقديرها فلا بُدّ لها من التكرير ، وكل مبتدأ لا بد له من خبر والمبتدأ هنا لا يكون له خبر ولم يسمع هنا ولا في الكلام ما ينوب مثابه .))⁽⁹⁹⁾

أعطى بعض النحاة الحرف المركب حكم الحرف الأصيل ؛ لأنه قد تألف منه ، من ذلك قول الكوفيين : ((يجوز دخول اللام في خبر (لكن) مثل (إنّ) ، كقوله :

ولكنني من حُبِّها لعميد

ولأن أصلها (إِنَّ) دخلت عليها الكاف واللام فصارتا كحرف واحد ((⁽¹⁰⁰⁾) وقد استحسن ابن يعيش (ت 643 هـ) قول الكوفيين بتركيب "لكن" من "لا" و "إن" والكاف الزائدة لندرة البناء ، وعدم النظر ويؤيده دخول اللام في خبره ، كما تدخل في خبر "إن" على مذهبهم⁽¹⁰¹⁾. ودخول اللام في خبر "لكن" لا يستقيم عند البصريين ؛ لأن اللام إن كانت للتأكيد فهي تحسن مع "إن" ؛ لاتفاقهما في المعنى ، فكلاهما للتأكيد و "لكن" لا تدل على التأكيد ، وإن كانت اللام للقسم فتحسن مع "إن" ؛ لأن "إن" تقع في جواب القسم كما تقع اللام ، أما "لكن" فليست كذلك⁽¹⁰²⁾.

الإختصاص في الحرف المركب بين سلطتي التركيب والاصل

اختلف العلماء في اختصاص الحروف المركبة كما اختلفوا في العمل والحكم والمعنى ، فالزم بعضهم الحرف المركب إختصاص الحرف الذي نشأ منه ، وبعض منهم لم يلزمه. من ذلك ما نجده في الحرف "لولا" المركب. وونه في الكلام موضعان : الأول أن يكون تحضيضاً يأتي بعده فعلا مضارعاً نحو قوله تعالى ﴿ فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾⁽¹⁰³⁾ وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾⁽¹⁰⁴⁾ ، وتدخل على الماضي بمعنى المضارع فتفيد التوبيخ ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَصَرَهُم الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً ﴾⁽¹⁰⁵⁾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾⁽¹⁰⁶⁾ . والثاني : أن يكون حرف امتناع لوجوب ويأتي بعده اسم فهي مختصة بالدخول على الأسماء فيكون عند من قال بتركيبها قد تغير اختصاصها قياساً بـ "لو" التي تركبت منها مع "لا" إذ كانت مختصة بالدخول على الفعل الماضي بالمعنى في الغالب⁽¹⁰⁷⁾.

وتغير اختصاص الحرف المركب عندهم من باب أن التركيب يحدث تغييراً في المعنى والعمل. في حين ذهب جماعة من النحاة إلى عدم تغير اختصاص "لولا" بالدخول على الأفعال لأن الاسم بعدها عند هؤلاء غير مرفوع بالابتداء وقد ارتفع بفعل نابت "لا" منابه ودليلهم على ذلك أن "لا" إذا زالت ولي "لو" الفعل الماضي ظاهراً أو مقدراً⁽¹⁰⁸⁾ وهذا الدليل ضعيف جداً عندنا إذ لا يصمد أمام تغير المعنى الذي يحدثه زوال "لا" من التركيب ، إذ يتحول من حرف امتناع لوجوب إذا كانت الجملة بعدها موجبتين إلى امتناع لامتناع ، ومن حرف وجوب لوجوب ، إذا كانت الجملة بعدها موجبة ثم منفية ، إلى حرف امتناع لوجوب ، ومن حرف امتناع لامتناع ، إذا كانت الجملة بعدها منفية ثم موجبة ، إلى حرف وجوب لامتناع⁽¹⁰⁹⁾ ، وما يؤكد صحة ما ذهبنا إليه قول المبرد (ت 285 هـ) ((فإن حذف (لا) من قولك : (لولا) انقلب المعنى ، فصار الشيء في (لو) يجب لوقوع ما قبله. وذلك قولك : لو جاءني زيد لأعطيتك ، ولو كان زيد لحرمك))⁽¹¹⁰⁾ .

وقال الكسائي (ت 189هـ) : إنَّ الاسم بعد " لولا " ((فاعل لفعل مقدر)) ⁽¹¹¹⁾ فيكون تقديره في قولك : " لولا زيد لأنتيك " ((لولا وُجِدَ زيدٌ . وقال بعضهم : هو مرفوع بـ " لولا " ، لنيايتها مناب " لو لم يوجد " ... وردّه بأنك تقول " لولا زيدٌ لا عمرٌو لأنتيك ، ولا يعطف بـ " لا " بعد النفي)) ⁽¹¹²⁾ فرد هذا التأويل ؛ لأنه يتناقض مع بعض أحكام أسلوب النفي . لذا قيل : هو مرفوع (بـ " لولا ") ⁽¹¹³⁾ نفسها لا لنيايتها مناب " لو لم يوجد " .

وقد أضاف من قال ببقاء اختصاص " لولا " بالدخول على الفعل دليلاً ثانياً وهو ((أنَّ ما بعد " لولا " من الظواهر والمضمر المنفصل ليس مبتدأ أنَّ " أنَّ " المفتوحة تقع في موضعه في نحو " لولا أنك منطلق لأحسنت إليك " ولا يقع في موضع المبتدأ إلا المكسورة .)) ⁽¹¹⁴⁾

ويبدو لي أنَّ هذه التأويلات إنما أوجدها أصحابها لأنهم راعوا اختصاص " لو " الحرف البسيط الذي دخل في تركيب " لولا " وأرادوا أن تبقى " لو " على اختصاصها في الدخول على الأفعال بعد أن أضحت مركبة في " لولا " لأنهما قريبتان من وجه ((ذلك أن الظاهر منها أنها " لو " التي تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني — كما يجيء في حروف الشرط — دخلت على " لا " وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط ، فتبقى مع دخولها على " لا " على ذلك الاقتضاء ، ومعناها مع " لا " أيضاً باق على ما كان ، كما تبقى مع غير " لا " من حروف النفي ، فمعنى " لولا علي لهلك عمر " : لو لم يوجد علي لهلك عمر ، ينتفي الأول أي انتفاء وجود علي لانتهاء هلاك عمر ، وانتفاء الانتفاء ثبوت ، فمن ثَمَّ كان " لولا " مفيدة ثبوت الأول وانتفاء الثاني كإفادة " لو " في قوله : لو لم تأتني شئمتك)) ⁽¹¹⁵⁾

وقد يكون اختصاص الحرف الأصيل بجنس من الكلام دون غيره دليلاً لمن رفض القول بتركيب الحرف ، من ذلك أن الكاف في " كأن " لا تتقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع ، نحو : كأن زيدا قام ، وكأن زيدا في الدار ، وكأن زيدا عندك ، وكأن زيدا أبوه قائم . ولو كان تقدير الكلام على التقديم والتأخير لكان : " إن زيدا كقام ، وكـ (في الدار) ، وكـ (عندك) ، وكـ (أبيه قائم) وهذا لا يجوز لأن الكاف لا يصح دخولها إلا على الأسماء ⁽¹¹⁶⁾ .

والتركيب هو السبب في اختصاص " لم " بنفي الحدث في الماضي ، و " لن " بنفي الحدث في المستقبل عند الدكتور مهدي المخزومي ⁽¹¹⁷⁾ . و النحاة القدماء قالوا بتركيب " لن " من " لا " و " أن " واختصاص " لن " بالفعل المضارع عند المخزومي يلفت الذهن إلى تركيبها لا بساطتها ، فتركيبها ((من (لا و أن) يفسر هذا الاختصاص وإفادة النفي ؛ لأن (أن) معها دائماً ، وهي المختصة بالفعل وتعمل فيه النصب ، و (لا) معها دائماً وهي التي يفهم منها النفي)) ⁽¹¹⁸⁾ فجعل الاختصاص في هذا الحرف يرجع إلى أحد الحروف البسيطة التي تركب منها ، وقد ذهب الدكتور المخزومي إلى القول بتركيب " لم " بعد أن جمع بين قول القدماء بتركيب " لن " وقول برجشتراسر الذاهب إلى أن أقدم أدوات النفي ((في العربية : (لا) ... وقد اشتقت العربية من :

(لا) أدوات أخرى للنفي ، لا توجد في سائر اللغات السامية... والعربية لم تقتصر على اشتقاق حروف للنفي من : (لا) ، بل اخترعت له بعض أدوات جديدة أيضا ، وهي : (ما) و (إن) و (غير) . ((119) و " لم " عند برجستراسر ((ربما كانت مركبة من : (لا) و (ما) الزائدة ((120) وقبلهما قال السيوطي بتركيب " لم " من " لا " و " ما " وقد التفت إلى الاختلاف بين النفي في الأصول والنفي في المركب إذ يقول : ((لم) نفي للاستقبال لفظاً والمضي معنى ، فأخذ اللام من " لا " التي لنفي المستقبل والميم من (ما) التي لنفي الماضي وجمع بينهما إشارة إلى أن في (لم) إشارة إلى المستقبل والماضي ، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أن (لا) هي أصل النفي ، ولهذا ينفي بها أثناء الكلام ، فيقال : (لم يفعل زيد ولا عمرو) ((121) وأول من قال بتركيب هذا الحرف هو الخليل إلا أنه جعله مركباً من ((اللام مفصولة من الميم ، إنما هي لام ضُمَّت إلى (ما) ، ثم حذفت الألف ، كما قالوا : بَم ، ونحو ذلك . غير أنها لما كانت كثيرة الجرّي على اللسان أسكنت الميم ((122) .

وقد ربط حسن عباس عدم تعلق مجزوم " لم " المنفي بالشرط بالمعاني التي استشفها من الحروف الداخلة بتشكيل " لم " إذ يقول ((لشدة النفي في (لم) ، أشد أحرف الجزم نفياً ، لتأزر خصائص حرفيها في (الجمع والضم) ، لم يُجز العربي تعليق مجزومها المنفي على شرط . فلا يقال: ((لم يذهب زيد إلا إذا جاء عمرو)) .

على حين يصح ذلك مع (لن) ، للفارق الكبير بين خصائص (الميم) في نهاية المصادر لمعاني (الجمع والضم) ، وبين خصائص (النون) في نهاية المصادر لمعاني (الرقّة والخفاء والاستكانة والاستقرار) كما أسلفنا في دراستها . فكان النفي معها أقل حزمًا وجزمًا مما في (نم) . ((123) وعدم جواز دخول " لم " ومجزومها المنفي على الشرط وجواز ذلك مع " لن " يرجع في الحقيقة إلى اختلاف الزمن المنفي المتحصل منهما فـ " لم " تنفي الحدث في الماضي ، و " لن " تنفي الحدث في المستقبل ، والشرط مستقبل ؛ فلا حاجة للشرط إذا كان نفي الحدث قد تم وانتهى ولا رجوع عنه والحدث غير متوقع الحدوث .

وإذا كانت " لا " هي أصل الأداتين " لم " و " لن " فلفراء رأي قريب من هذا ، وإن لم يقل بالتركيب ، إذ يقول : ((أصل " لن " و " لم " : " لا " ، فأبدل الألف نونا في أحدهما وميما في الآخر ((124) وروعي هذا الأصل في عملها النفي في زمن الفعل فكانت مستعملة ((في الجميع ؛ والسبب أنها أقدم حروف النفي العربية ، فكانت عامة ابتداءً ، والباقية كلها أحدث منها وأخص ((125) وقد يصدق على هذا الكلام أن " نم " لما ركب مع " ما " في أداة النفي " نمّا " أعطت معنى جديدًا لا نجده في نفي الفعل بـ " لم " وهو ((الدلالة مع (يفعل) على وقوع الحدث في الماضي المتصل (بالحال) ((126) ويبدو أن العربية قد التجأت إلى هذا الأسلوب لتفريق بين نفي ((وقوع الحدث في الماضي المنقطع ، وهو ما كان مستفادًا من قولهم : (لم يفعل) . وثانيهما : الدلالة على وقوع الحدث في الماضي المتصل بالحاضر ، وهو ما يستفاد من قولهم : (لمّا يفعل) ((127) .

الخاتمة :

خرج الباحث من بحثه هذا بمجموعة من النتائج أجملها في الآتي :

- الحرف المركب مصطلح نحوي ظهر مقابلًا للمصطلح النحوي (الحرف البسيط) عند النحاة في محاولة بحثهم عن أصول الحروف واشتقاقاتها مع إقرار الصرفيين أن الحروف لا تقع في مدارات الأبنية الصرفية ومباحثها .
 - القول بالحرف المركب أنشأ خلافًا بين النحاة ، فمنهم من يذهب إلى القول ببساطة الحرف ومنهم من يقول بتركيبه ولكن منهم حججه وبراهينه.
 - النظر إلى شكل الحرف الخارجي ولمح المشابهة المظهرية الجزئية بينه وبين حرف آخر - فضلًا عن بعض التشابهات المعنوية وأثره في التركيب - دعا النحاة إلى القول بتركيب هذا الحروف
 - كان المعنى سبيلًا للنحاة لأن يقولوا بتركيب الحرف وعدمه ، فإذا كان الحرف المركب يحمل شيئًا من دلالة الحروف المركبة له قيل بتركيبه ، وإن تباينا في المعنى ببساطته .
 - عمل الحرف كان سببًا في القول بتركيب بعض الحروف ، فربما قصر النحوي العمل على حرف ما دون غيره فيكون هذا القصر مسوغًا للقول بالتركيب أو دافعًا له ، إذ أضحي التركيب المنفذ الوحيد لتوجيه الإعراب ، من ذلك رأي الخليل أن الناصب للفعل المضارع هو " أن " فقط لذا كانت " لن ، وإن ، وكي " غير ناصبة بنفسها ، وكان التركيب مسوغًا لنصب الفعل بعدها .
 - أرى أن هذه الحروف لو قيل ببساطتها ودرست على أنها حروف مستقلة عن الحروف المركبة منها لكان أجدى للدرس النحوي ، وأكثر نفعًا له ، ولسلم الدرس النحوي من الخلاف الذي وقع في هذه الحروف التي قيل بتركيبها ، ولست مغربة في قلبي هذا إذ وجدت ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) يقول في " كأن " : ((والمخلص عندي من الإشكال أن يدعى أنها بسيطة ، وهو قول بعضهم))⁽¹²⁸⁾ . ولي أسباب دعيتي إلى هذا الرأي ، هي :
1. إن بعض الحروف التي قال النحاة بتركيبها جاءت على أبنية ثنائية وثلاثية ورباعية وقد شاكلتها في هذه الأبنية أحرف قيل: إنها بسيطة مثل " لا " و " ما " فهما ثنائيتان وبسيطتان عند النحاة ومثلهما " لن " مركبة عند بعض القدماء ولم " مركبة عند بعض المحدثين ، لذا فما الضير أن تكون جميعها من النوع البسيط ، ولا سيما أن الاشتقاق والبناء في العربية لا يتعارضان وهذه الحروف ولها أمثال من البساطة .
 2. إن بعض الحروف لها أكثر من استعمال وأكثر من دلالة ولها لفظ مشترك ، ومع هذا نجد النحاة ينسبون التركيب إلى معنى والبساطة إلى معنى آخر كما قيل في " ألا " ((ألا التي تلغرض مركبة من " لا " النافية والهمزة ، بخلاف التي للاستفتاح فإنها بسيطة غير مركبة))⁽¹²⁹⁾ فالأولى في مثل

هكذا حروف أن تتماثل نسبتها إلى التركيب أو عدمه .

3. القول بتركيب الحروف مسألة خلافية عند النحاة ،فما أن يقول أحدهم هذا الحرف مركب حتى ينبري له من يرفض مقولته ويرد عليه ، ثم إن النحاة في بعض الحروف استتقلوا التركيب حتى قيل في " لكن " : ((ضعف تركيب ثلاثة أشياء وجعلها حرفا واحدا)) (130) .

4. الذين قالوا بتركيب بعض الحروف وقع بينهم الخلاف في الأصول التي ركبت منها هذه الحروف ،من ذلك - مثلا - ما جاء في تركيب لكنّ ، إذ قيل :هي مركبة ((من "كن" و " أن " ... وعن الكوفيين أنها مركبة من (لا) و (أن) ، و (الكاف) الزائدة ... وقيل هي مؤلفة من "لا" وكأنّ، والكاف للتشبيه، و(أنّ) على أصلها)) (131) ومثله ما جاء في " منذ " إذ قيل :إنها مركبة من " من " و " ذو " وقيل :هي مركبة من " من " و " إذ " وقيل : مركبة من " من " ذا " . (132) ومثلها " بلى " إذ قيل :هي مركبة من " بل " و " الألف " مرة ، ومن " بل " و " لا " مرة أخرى . (133)

- 1 - للدكتورة فائزة بنت عمر المؤيد ، بحث منشور على الشبكة المعلوماتية ،
http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30784
- 2 - حروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها : د. فائزة بنت عمر المؤيد : بحث منشور على الشبكة
المعلوماتية http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30784
- 3 - المصدر نفسه
- 4 - ينظر العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي : 211/3 ، (حرف) ، وتهذيب اللغة : الأزهرى : 12/5 ، (حرف) ، والمحكم
والمحيط الأعظم : ابن سيده : 229 /3 ، (الحاء واثراء والفاء) ، ولسان العرب : ابن منظور : 9/41-42 ، (حرف) .
- 5 - أسرار العربية : أبو انبركات الأنباري : 35 .
- 6 - المقتصد في شرح الإيضاح : الجرجاني : 84/1 .
- 7 - الحدود في النحو /: الرمانى : 38 .
- 8 - حدود النحو : الأبدى : 55 .
- 9 - ينظر : المصدر نفسه : 85/1 ، والجنى الداني : المرادي : 157 .
- 10 - ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : 86-87 /1 ، وحدود النحو : 54 .
- 11 - ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف / الأنباري : 1 / 300 .
- 12 - ينظر : شرح المفصل : ابن يعيش : 95/1 ، وجواهر الأدب : الأربلي : 448 .
- 13 - شرح المفصل : 183/1 .
- 14 - حدود النحو : 53 .
- 15 - ينظر : التعريفات : الجرجاني : 45 ، وشرح المفصل : 149 /3 ، 469 /3 .
- 16 - المقتصد في شرح الإيضاح : 85 /1 .
- 17 - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 2 / 634 .
- 18 - ينظر المصدر نفسه : 634/2 .
- 19 - ينظر : الجنى الداني : 32-33 .
- 20 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابن هشام : 96 /1 .
- 21 - شرح الرضوي على كافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي : 6 / 193 .
- 22 - معاني القرآن : انفراد : 53/1 .
- 23 - ينظر : الصالحبي : ابن فارس : 207 .
- 24 - أمالي السهيلي : 44-45 .

- 25 - ينظر : كتاب سيبويه : 151/3 ، و الخصائص : ابن جني : 318 /1 ، والصاحبي : 249 ، وشرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 4/ 363 .
- 26 - شرح جمل الزجاجي : ابن عصفور : 1 / 457-458 .
- 27 - شرح المفصل : 4 / 564 .
- 28 - ينظر : من أسرار اللغة : د. إبراهيم أنيس : 185 .
- 29 - الجني الداني : 568 .
- 30 - ينظر : المسائل الخلافية في الأدوات والحروف : سلام موجد خلخال : 13 ، رسالة ماجستير مقدمة كلية الآداب في جامعة بغداد سنة (1419هـ - 1998م) .
- 31 - الجني الداني : 569 .
- 32 - رصف المباني في شرح حروف المعاني : المالقي : 284 .
- 33 - نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن السهيلي : 200 .
- 34 - الصاحبي : 268 .
- 35 - ينظر : التطور النحوي للغة العربية : برجشتراسر : 179 ، ومدرسة الكوفة : د. مهدي المخرومي : 220 ، وفقه اللغة
- المقارن : د. إبراهيم السامرائي : 67 ، و النحو العربي نقد وبناء : د. إبراهيم السامرائي : 176 ، والفلسفة اللغوية :
- جرجي زيدان : 83 . .
- 36 - ينظر : أساليب النفي في العربية : د. مصطفى النحاس : 181 .
- 37 - الحسن بن الوليد القرطبي ، نحويٌ مقدّم ، خرج إلى مصر ورأس فيها ، توفي (367هـ) ، ينظر : بعية الوعاة : السيوطي
- : 1 / 444 .
- 38 - رصف المباني في شرح حروف المعاني : 287 .
- 39 - الجني الداني : 578 .
- 40 - رصف المباني : 363 ، وينظر : الجني الداني : 602 .
- 41 - رصف المباني : 356 .
- 42 - المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 85 .
- 43 - ينظر : كتاب سيبويه : 5/3 ، ورصف المباني : 355 .
- 44 - ينظر : كتاب سيبويه : 5/3 ، ورصف المباني : 355 .
- 45 - رصف المباني : 356 .
- 46 - حروف المعاني بين الأصالة والحداثة : حسن عباس : 96
- 47 - المصدر نفسه : 83 .

- 48 - المصدر نفسه : 83 .
- 49 - المصدر نفسه : 88 .
- 50 - المصدر نفسه : 89 .
- 51 - ينظر : إئتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : عبد اللطيف بن أبي بكر الشجري الزبيدي: 165 .
- 52 - ينظر : معاني الحروف : الرماني : 117 .
- 53 - المصدر نفسه : 117 .
- 54 - إئتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : 146 .
- 55 - المصدر نفسه : 174 .
- 56 - معاني الحروف : 141 .
- 57 - رصف المباني : 355 ، وينظر : الجنى الداني : 271 .
- 58 - معاني الحروف : 113 .
- 59 - ينظر : المصدر نفسه : 112 .
- 60 - كتاب سيبويه : 5 / 3 .
- 61 - المصدر نفسه : 8-7/3 .
- 62 - نتائج الفكر في النحو : 100 .
- 63 - المصدر نفسه : 100 .
- 64 - حروف المعاني بين الأصانة والحدائثة : 97 .
- 65 - سبأ : 31 .
- 66 - رصف المباني : 362 .
- 67 - إئتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : 165 .
- 68 - ينظر : كتاب سيبويه : 151 / 3 ، و 164 / 3 ، و 332 / 3 ، والجنى الداني : 568 .
- 69 - ينظر : رصف المباني : 285 .
- 70 - الجنى الداني : 569 .
- 71 - مغني الثيب عن كتب الأعاريب : 1 : 253 .
- 72 - رصف المباني : 157 .
- 73 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : السيوطي : 104 / 4 .
- 74 - شرح التسهيل : جمال الدين محمد بن عبد الله : 20 / 4 .
- 75 - المصدر نفسه : 20 / 4 .
- 76 - المصدر نفسه : 20 / 4 .
- 77 - إئتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : 152-153 .
- 78 - مجالس ثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : 1 / 127-128 .

- 79 - ينظر : والجنى الداني : 485 .
- 80 - نتائج الفكر في النحو : 201 .
- 81 - ينظر : شرح المفصل : 43 / 5 .
- 82 - ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان الأندلسي : 2368/5 ، والجنى الداني : 381-382 .
- 83 - شرح المفصل : 44-43 / 5 .
- 84 - سر صناعة الإعراب : ابن جني : 1 / 304 ، وينظر : الجنى الداني : 569 .
- 85 - الخصائص : 318 / 1 .
- 86 - الشورى : من آية 11 .
- 87 - ينظر : سر صناعة الإعراب : 304/1 .
- 88 - ينظر : رصف المباني : 285 .
- 89 - ينظر : المصدر نفسه : 285 .
- 90 - كتاب سيبويه : 5 / 3 .
- 91 - سر صناعة الإعراب : 1 / 306 .
- 92 - أسرار العربية : 289 .
- 93 - المصدر نفسه : 289 .
- 94 - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 38 / 5 .
- 95 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب : 1 / 456-457 .
- 96 - جروف المعاني بين الأصالة والحدثة : 126 .
- 97 - المصدر نفسه : 126 .
- 98 - الجنى الداني : 271 .
- 99 - ينظر : رصف المباني : 356 .
- 100 - اختلاف النصرة في خلاف نحاة الكوفة والبصرة : 174 .
- 101 - ينظر : شرح المفصل : 561/4 ، والجنى الداني : 617-618 .
- 102 - ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : 208/1-218 ، و اختلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : 172-173 .
- 103 - : الواقعة : 70 .
- 104 - : الواقعة : 63 .
- 105 - : الأحقاف : 28 .
- 106 - : التوبة : 122 .
- 107 - ينظر : شرح ابن عقيل : ابن عقيل المصري : 2 / 353 .
- 108 - ينظر : رصف المباني : 362 .

- 109 - تنظر : هذه المعاني وأمثلةها في رصف المباني : 358 ، و 362 .
- 110 - المقتضب : أبو العباس محمد المبرد : 3 ، 76 .
- 111 - شرح الرضي عل كافية ابن الحاجب : 1 / 270 .
- 112 - الجنى الداني : 601-602 .
- 113 - معاني القرآن : 404/1 ، وينظر : الجنى الداني : 602 .
- 114 - رصف المباني : 363 .
- 115 - شرح الرضي عل كافية ابن الحاجب : 1 / 270 .
- 116 - ينظر : رصف المباني : 285 .
- 117 - ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه : د. مهدي المخزومي : 275 .
- 118 - الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه : د. مهدي المخزومي : 202 .
- 119 - التطور النحوي للغة العربية : 168-170 .
- 120 - المصدر نفسه : 169 .
- 121 - معترك الأقران : السيوطي : 1 / 426 .
- 122 - العين : 8 / 321 ، (لم) .
- 123 - حروف المعاني بين الأصالة والحدائثة : 87 .
- 124 - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب : 5 / 37 .
- 125 - التطور النحوي للغة العربية : 173 .
- 126 - في النحو العربي نقد وتوجيه : 276 .
- 127 - المصدر نفسه : 276 .
- 128 - مغني الطبيب عن كتب الأعراب : 1 : 253 .
- 129 - الجنى الداني : 383 .
- 130 - شرح المفصل : 4 / 561 .
- 131 - ارتشاف الضرب من لسان العربي : 3 / 1238 .
- 132 - ينظر المصدر نفسه : 3 / 1415 .
- 133 - ينظر : معاني القرآن : 53/1 ، و أمالي السهيلي : 44 .

المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .
- إنتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت 802هـ) ، تحقيق د. طارق الجنابي ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية، بيروت ، (د.ت).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق : د. رجب عثمان محمد ، ط 1 ، مطبع المدني ، مصر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (1998م) .
- أسرار العربية : الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد الأنباري (ت 577هـ) ،

- تحقيق : د. فخر صالح قداره ، ط1 ، ، دار الجيل ، بيروت ، (1995م) .
- أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقہ ، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت 581هـ) ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، ط1 ، مطبعة السعادة ، مصر ، (1970م) .
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، لأبي انبركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (577هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي ، (د.م) ، (ت.م) .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ، المطبعة العصرية ، صيدا - لبنان ، الدار النموذجية ، بيروت - لبنان ، (2006) .
- التطور النحوي للغة العربية ، برجستراسر ، ترجمة : د. رمضان عبد التواب ، ط4 ، الشركة الدولية للطباعة ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (2003م) .
- كتاب "التعريفات" ، علي بن محمد الجرجاني (ت 816هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (2003م) .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت 370هـ) ، الجزء الخامس ، تحقيق : د. عبد الله درويش ، دار الصادق للطباعة والنشر ، (د.م) ، (د.ت) .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت 749هـ) ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (1992م) .
- الحدود في النحو ، النرمانى (ت 384هـ) ، تحقيق : د. مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني ، منشور ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة ، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة دار الجمهورية ، بغداد ، (1969م) .
- حدود النحو ، الأبي (ت 860هـ) ، تحقيق : د. خالد فهمي ، ط1 ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، (2007م) .
- حروف المعاني بين الأصالة والحداثة ، حسن عباس ، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، (2000م) .
- الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه ، د. مهدي المخزومي ، مطبعة الزهراء ، بغداد ، (1960) .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني : ، أحمد بن عبد نور المالقي (ت 702هـ) ، تحقيق : أ. د. أحمد محمد الخراط ، ط3 ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ، بيروت ، (2002م) .
- سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت 392هـ) ، تحقيق : د. حسن هندواي ،
- الصاحبي ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ) ، مطبعة دار إحياء التراث العربي ، القاهرة ، (د.ت) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت

- 769هـ) ، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد ، ، ط1 ، مطبعة قلم ، قم ، (1384هـ) .
- شرح الشهيدي لابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الحياي الأندلسي (ت 672هـ) ، تحقيق د. عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، ط1 ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، (1990م) .
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) ، ابن عصفور الاشبيلي (ت 669هـ) ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، ط1 ، عالم الكتب ، بيروت - لبنان ، (1999م) .
- شرح الرضي على كافي ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي النحوي (ت 686هـ) ، ط1 ، عالم الكتب ، القاهرة (2000م) .
- شرح المفصل للزمخشري ، موفق الدين أبي البقاء يعيى بن يعيى (ت 643) ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (2001م) .
- العين ، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، و د. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال .
- فقه اللغة المقارن ، د. إبراهيم السامرائي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، (1968م) .
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، ط2 ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد - العراق ، (2005م) .
- كتاب سيبويه ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط3 ن عالم الكتب ، (د.م) ، (1983م) .
- لسان العرب ، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت 711هـ) ، دار صادر ، بيروت ، (1968م) .
- المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده (ت 458هـ) ، تحقيق : د. عبد الفتاح السيد سليم ، ود. فيصل الحفيان معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، (2003) .
- مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، ط3 ، دار التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (1986م) .
- معاني الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى النعماني النحوي (ت 384هـ) ، تحقيق : د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر ، بيروت ، دار الشروق ، جدة ، (ت 2008هـ) .
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت 207هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، دار السرور ، (د.م) ، (د.ت) .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، جلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، (1969م) .
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط1 ، مطبعة أمير ، الناشر مؤسسة الصادق ، طهران ، (ت 2008هـ) .

1378هـ) .

- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) تحقيق : د . كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر ، العراق ، المطبعة الوطنية ، عمان - الأردن ، (1982 م) .
 - المقتضب ، لأبي عباس محمد بن يزيد المبرد (ت 285هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (د . ت) .
 - من أسرار اللغة ، د. إبراهيم أنيس ، ط7 ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، (1985م) .
 - نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت 581هـ) ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (1992) .
 - النحو العربي نقد وبناء ، د. إبراهيم السامرائي ، مطابع دار صادق ، بيروت ، (01968 م) .
 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ) ، تحقيق : د . عبد العال سالم مكرم الشركة الدولية للطباعة ، عالم الكتب ، القاهرة ، (2001م) .
- الرسائل الجامعية :
- المسائل الخلافية في الأدوات والحروف ، رسالة ماجستير ، سلام موجد خنخال الزبيدي ، جامعة بغداد ، كلية الآداب (1998م) .

البحوث

- حروف المعاني المركبة وأثر التركيب فيها : د. فائزة بنت عمر المؤيد : بحث منشور على الشبكة المعلوماتية <http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=30784>

Abstret

synthesis is a term known in Arabic language. It is corresponded to the singling. In Arabic grammar synthesis considers as a branch, while the singular word is the origin.

Arabic language involves the syntheses in all its three parts of speech. Nouns compounds do not have difference; they are simply either additional and supporting compounds or blended compounds. With respect to the verbs, which are considered the second part in Arabic language, There is a weak opinion on the use of the synthesis in the composition of these verbs. While the syntheses in the third part of speech which includes the prepositions and conjunctions, there is a disagreement among the grammarians about this kind of syntheses. Therefore this paper which is entitled 'The compounded prepositions and conjunctions at the grammarians between the authority of synthesis and origin' has been conducted to whether or not there are synthesis in the prepositions and conjunctions. The researcher has found that the origins

which are involved in compounding some of these syntheses have had no agreement among the grammarians; moreover, because of some other of these syntheses have more than one use and meaning, so in such case they are considered as syntheses while in other case they are not. As a result the researcher stands to the side of those grammarians who are saying that there are not synthesis in prepositions and conjunctions.



ISSN 2072-6317

Vol- (4) No- (3) nov -2011

Whuruk

**Refereed Journal for Humanitarian
Sciences**

**Issued By College of Education
AL-Muthanna University**

E-mail : info@uoalmuthana.eud.iq